

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/C.8/2019/14/Report
28 March 2019
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الثانية
بيروت، 20-21 آذار/مارس 2019

موجز

عقدت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية في بيروت، يومي 20 و21 آذار/مارس 2019، وشمل جدول أعمالها مجموعة من البنود المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار، كتنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية: الوضع الحالي وأطر السياسات، والتكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة، بالإضافة إلى التنمية الرقمية في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتعزيز دور الحكومات في حوكمة الإنترنت: المسار العربي.

واطّلع المشاركون في الدورة على الأنشطة التي نفذتها الإسكوا في إطار برنامجها العادي وبرنامج التعاون الفني منذ الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا، وأنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا في الفترة 2017-2018، وبرنامج العمل لعام 2020 في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية. وتخللت الدورة حلقة نقاش حول التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية للفترة 2020-2025.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للنقاشات التي دارت حول كل بند من بنود جدول أعمال الدورة، والنتائج التي خلصت إليها والتوصيات التي اعتمدها اللجنة في جلستها الختامية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	2-1مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5-3 أولاً- التوصيات
3	4 ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء
4	5 باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية
5	48-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
5	19-6 ألف- التقدم المحرز منذ الدورة الأولى للجنة
9	40-20 باء- التكنولوجيا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
14	46-41 جيم- القضايا البرامجية
16	47 دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
16	48 هاء- ما يستجد من أعمال
16	49 ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الثانية
16	56-50 رابعاً- تنظيم الدورة
16	50 ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها
16	52-51 باء- الافتتاح
17	53 جيم- الحضور
17	54 دال- انتخاب أعضاء المكتب
17	55 هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
17	56 واو- الوثائق
		<u>المرفقات</u>
18	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
20	 المرفق الثاني- قائمة بالوثائق

مقدمة

- 1- عقدت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الثانية عملاً بالقرار 315 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 بشأن إنشاء لجنة للتكنولوجيا من أجل التنمية، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 2014/35 المؤرخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
- 2- ويتضمن هذا التقرير التوصيات التي صدرت عن لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في ختام دورتها الثانية، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثارت أثناء المناقشات، وملخصاً لما ورد في كلمات الافتتاح، وتفاصيل عن تنظيم الدورة والمشاركين فيها.

أولاً- التوصيات

- 3- أصدرت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في ختام دورتها الثانية مجموعة من التوصيات، بعضها موجّه إلى الدول الأعضاء في الإسكوا والبعض الآخر إلى الأمانة التنفيذية.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

- 4- وجهت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:
 - (أ) الترحيب بالأنشطة المنفذة متابعاً للتوصيات الصادرة عن لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الأولى، وأنشطة برنامج عمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية، وأخذ العلم بالخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 كما وردت في الوثيقة E/ESCW/C.8/2019/13؛
 - (ب) أخذ العلم بالرسائل الصادرة عن المنتدى العربي الثاني الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، المنعقد في بيروت، من 19 إلى 21 آذار/مارس 2019؛
 - (ج) العمل على تطوير السياسات والخطط الوطنية المراعية لاحتياجات المجتمع بكافة مكوناته بشأن التكنولوجيات الرقمية، ومن أهمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة، لتشجيع الابتكار، وتحقيق الأهداف التنموية الوطنية والعالمية، والاستفادة من دعم الإسكوا في هذه المجالات؛
 - (د) تبني أطر وطنية للابتكار وتطوير الموجود منها لمراعاة أفضل الممارسات، وجمع البيانات لقياس تطور الابتكار ونشرها، ووضع إجراءات تحفيزية للاستفادة من طاقات الشباب والشابات؛
 - (هـ) تطوير الاقتصادات الوطنية بحيث تواكب التطورات العالمية، وتهيئة البيئة المناسبة لمهارات المستقبل وتمكين الشباب لمواجهة تحدي البطالة؛
 - (و) التأكيد على أهمية استمرار الحوار العربي حول حوكمة الإنترنت، على أن تبقى السياسات الوطنية مجالاً سيادياً، ووضع خطط عمل وطنية لحوكمة الإنترنت استرشاداً بالإصدار الثاني لخريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها، وحث الحكومات على الاضطلاع بدور متزايد في أعمال المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت وهيكله القائمة، وترشيح ممثلين لعضوية اللجنة الاستراتيجية المستحدثة للمنتدى؛

(ز) العمل على إعداد تقارير وطنية للتنمية الرقمية ورفع مستوى التعاون بين القيمين على القطاعات المعنية بهذا الغرض، والاسترشاد بالإطار النموذجي الذي وضعته الإسكوا، على أن ترفد التقارير الوطنية التقرير الإقليمي للتنمية الرقمية المزمع إعداده؛

(ح) الاستفادة من أنشطة التعاون الفني التي تضطلع بها الإسكوا في مجالات التكنولوجيا والابتكار ذات الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها التكنولوجيات الجديدة والرقمية، والبيانات الضخمة، والبيانات الحكومية المفتوحة؛

(ط) تشجيع مدراء برامج الحكومة الإلكترونية على الاستمرار في التعاون في قضايا الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ودعم استخدام مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة كأداة فعالة للقياس في إطار الجهود نحو التحول الرقمي والحكومة المفتوحة، والاستفادة من دعم الإسكوا في هذا المجال؛

(ي) تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمار في التكنولوجيات الخضراء وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والتحلوية، والتكنولوجيا الحيوية، والاستفادة من خدمات الإسكوا في هذا المجال؛

(ك) الاستفادة من التكنولوجيا للنهوض بأوضاع المرأة، ولا سيما حمايتها ضد التحرش في الأماكن العامة وفي الفضاء السيبراني؛

(ل) المشاركة في مشروع إدارة ونقل التكنولوجيا الذي تنفذه الإسكوا، لتقييم الاحتياجات الوطنية والاستجابة لها وتعزيز منظومات نقل التكنولوجيا.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

5- وجهت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) إعداد التقرير الإقليمي للتنمية الرقمية لاستعراض التقدم المحرز في نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية، وتقديم التحليلات للوضع القائم لمجتمع المعلومات في المنطقة العربية من منظور تنموي؛

(ب) الاستمرار في التعاون مع جامعة الدول العربية بشأن المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت وآلياته وفقاً لمخرجات مبادرة تطويره، وكذلك في التنظيم الدوري للمنتدى العربي رفيع المستوى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، واستشراف التحديات الجديدة التي تفرضها قضايا الإنترنت، كالخصوصية والنفاذ، عند الإعداد لهذين المنتدىين لبلورة مواقف إقليمية بشأنها؛

(ج) متابعة تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(د) مواصلة تقديم الدعم لوضع السياسات وتطبيقها في مجال التكنولوجيا والابتكار وتحفيزهما في جميع القطاعات التنموية لتلبية احتياجات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء والفئات المهمشة، وإيلاء الاهتمام لدور التكنولوجيا والابتكار في إعادة الإعمار والتعافي من النزاع في الدول العربية التي تعاني منه؛

(هـ) تقديم الدعم في القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة بهدف تعظيم الفائدة منها وتخفيف المضار التي قد تنجم عنها، خاصة في ما يتعلق بقضايا سوق العمل، مع التركيز على الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية التي تعزز مسار الإبداع والابتكار في اقتصادات الدول الأعضاء؛

(و) إطلاق المرحلة الثالثة من قياس مؤشر نضوج خدمات الحكومة الإلكترونية والنقالة في الدول العربية والإسهام في نقل المؤشر ليصبح جزءاً من المنظومة العالمية لتقييم أداء خدمات الحكومة الإلكترونية؛

(ز) الاستمرار في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالحكومة المفتوحة والبيانات المفتوحة والبيانات الضخمة واستخداماتها للعمل التنموي؛

(ح) تقديم الدعم في مجال نقل وتوطين التكنولوجيات الخضراء، خاصة التكنولوجيات الزراعية للمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية؛

(ط) تعميق الشراكات وتعزيز التنسيق في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية مع منظمات الأمم المتحدة المختصة وجامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها، خاصة في إطار وضع الرؤية العربية المشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني التي تعمل عليها المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وكذلك الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار؛

(ي) اقتراح مشاريع لدعم الاستثمار في مجال التكنولوجيا والابتكار، ولا سيما من خلال صندوق الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي الذي أنشئ في الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، التي عُقدت في بيروت في 20 كانون الثاني/يناير 2019، والعمل مع الدول الأعضاء والأطراف المعنية للاستفادة من التسهيلات المتاحة.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدم المحرز منذ الدورة الأولى للجنة

1- تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الأولى
(البند 4 من جدول الأعمال)

6- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/3، عرضاً أشار فيه إلى أن برنامج عمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية يشمل القضايا المتعلقة بمجتمع المعلومات وسد الفجوة الرقمية، وحوكمة الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والحكومة الذكية والرقمية والمفتوحة، والابتكار من أجل التنمية، والتكنولوجيات الجديدة. وبيّن أن الأنشطة التي تضطلع بها الإسكوا في هذه المجالات تهدف إلى توليد المعرفة وتعميقها من خلال إعداد الدراسات والبحوث والتقارير، وبناء التوافقات بين الدول الأعضاء من خلال عقد المؤتمرات والمنتديات واجتماعات الخبراء، وتقديم الخدمات المباشرة من خلال ورشات العمل والأنشطة الاستشارية لبناء القدرات.

7- وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية بشكل مفصّل إلى الأنشطة التي تنضوي تحت كلٍّ من هذه القضايا؛ مبيّناً أن الإسكوا أعدت، في إطار دعم التحول إلى مجتمع المعلومات وسد الفجوة الرقمية، دراسة حول التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية، ونظمت الدورتين الأولى والثانية للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول القمة العالمية

لمجتمع المعلومات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكذلك الاجتماع الاستشاري العربي الدولي حول التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية المستدامة، واجتماع الطاولة المستديرة الوزاري حول التكنولوجيا من أجل التنمية، كما عقدت اجتماعاً للخبراء حول التقارير الوطنية للتنمية الرقمية. وأفاد بأن العام الحالي سيشهد صدور تقرير حول التنمية الرقمية في المنطقة العربية. أما في إطار حوكمة الإنترنت، فقد ساهمت الإسكوا في تطوير المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وعقدت مشاورات مفتوحة واجتماعاً للجنة الاستشارية المتعددة الأطراف تحضيراً للاجتماع الخامس للمنتدى، وقدمت الدعم الفني لإنشاء منتدى حوكمة الإنترنت اللبناني. ونشرت أيضاً دراسة حول الإصدار الثاني لخريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، ونظمت مع جامعة الدول العربية اجتماعاً للخبراء حوله. وفي إطار الاقتصاد الرقمي، نشرت الإسكوا دراسات حول الروابط بين القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأهداف التنمية المستدامة، والجيل القادم من البنية الأساسية الرقمية، ومنظور الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، كما شاركت في مؤتمر الاقتصاد الرقمي العربي.

8- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية بعد ذلك أنشطة الإسكوا في مجال الحكومة الذكية والرقمية والمفتوحة، والتي تشمل إعداد دراسة عن التحول الرقمي الذكي في الحكومة وأخرى عن تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، وتنفيذ مشروع بشأن تعزيز التنمية المؤسسية لاعتماد نهج تشاركية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة غربي آسيا، وغير ذلك. وفي إطار الابتكار من أجل التنمية، أصدرت الإسكوا دراسات حول سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، وحول ملامح الابتكار في البلدان العربية، ونشرت تقارير عن الابتكار المجتمعي لتحسين الرفاه الاجتماعي، وتعزيز الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، وعقدت اجتماعاً للخبراء وورشتي عمل في هذا الإطار. وساهمت الإسكوا أيضاً، في مجال التكنولوجيات الجديدة، في عدة مؤتمرات إقليمية، وعقدت ندوة واجتماعاً عنها.

9- وفي معرض النقاش، رحب المشاركون بجهود الإسكوا، ونوهوا بالبرنامج والأنشطة. وتوقف ممثل دولة فلسطين عند مجال حوكمة الإنترنت والسياسات الرقمية، فرأى أن البلدان العربية متلقية لمعظم الخدمات الرقمية وليست طرفاً فاعلاً في إنتاجها، ولا سيما الخدمات التي تقدمها مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي، وقد تسبب ذلك بأزمات عديدة في المنطقة ولا سيما أثناء ما يسمى بالربيع العربي، مشيراً إلى ضرورة اعتماد إجراءات على غرار النظام العام لحماية بيانات المستخدم في الاتحاد الأوروبي. ورأى ممثل السودان أن مجال عمل الإسكوا يطغى عليه الطابع البحثي، إلا أن المشاريع المنفذة عددها قليل مقارنة مع منظمات أخرى تعمل في مجال التكنولوجيا في المنطقة، ودعا إلى الاضطلاع بالمزيد من المشاريع وقياس أثر الأنشطة في بلدان المنطقة. واستفسر ممثل الأردن إذا ما كانت نقاط الاتصال في المنطقة قد تسلمت الدراسات التي استعرضتها الأمانة التنفيذية للاستفادة منها.

10- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا تنشر كافة ما تنتجه من دراسات وتقارير وبحوث على موقعها الإلكتروني بطريقة يسهل البحث عنها وتحميلها، وتجمع الجهات المعنية لدى إطلاق المنتجات المهمة والكبيرة، لكنها لا تطبع إلا عدداً محدوداً من النسخ الورقية. أما بالنسبة إلى تتبع أثر الأنشطة، فهذا نهج تتبعه الإسكوا في تقييم أدائها، ولديها قائمة بأمتلة على الإنجازات التي تحققت في المنطقة عقب توصيات ودراسات صدرت عنها، مع الإشارة إلى أن الأثر ينقسم إلى نوعين: الأول هو في وضع السياسات واتخاذ القرارات وهو ما تُعنى به الإسكوا، والثاني هو الأثر على المواطنين وتقع مسؤوليته على الدول.

2- أنشطة التعاون الفني (البند 5 من جدول الأعمال)

11- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/4، عرضاً تناول فيه أنشطة التعاون الفني التي قدمتها الإسكوا للدول الأعضاء في مجالات مختلفة منذ الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، أي خلال الفترة 2017-2019، وتشمل 12 خدمة استشارية و21 ورشة عمل وطنية وورشتي عمل إقليميتين. واستعرض بعد ذلك أمثلة عن الأنشطة المنفذة، على غرار تطوير الحاضنات التكنولوجية في السودان، واستراتيجية الحكومة الرقمية والتحول الرقمي في الجمهورية العربية السورية، والتكنولوجيا لتعزيز نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب. وتناول الإنجازات التي تحققت نتيجة أنشطة التعاون الفني مع السودان، كإنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا وافتتاح حاضنة لريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وختم ممثل الأمانة التنفيذية العرض بالتطرق إلى المجالات المقترحة لتوسيع التعاون الفني، التي تشمل تطوير خدمات الحكومة الرقمية، وتقييم الجهوزية الإلكترونية، والمساهمة في الحوار الإقليمي والدولي حول حوكمة الإنترنت، وتعزيز النظم الوطنية للابتكار وتعزيز منظومات نقل التكنولوجيا، ومتابعة مؤشرات التنمية.

12- وفي معرض النقاش، رحب المشاركون بأنشطة التعاون الفني التي تضطلع بها الإسكوا، وأعربوا عن ارتياحهم لما تحققت من إنجازات، وعن تطلعهم إلى المزيد من التعاون في المستقبل. أما في معرض الرد، فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية كيفية التقدم بطلبات التعاون من خلال نقاط الاتصال الرسمية في الدول، وشرح أن الإسكوا تعمل حالياً على وضع أطر ثنائية مع كل دولة على حدة لأنشطة التعاون الفني لرفع مستوى التنسيق وتعزيز المساءلة وتعظيم الأثر.

3- أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا (البند 6 من جدول الأعمال)

13- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/5، عرضاً أكدت فيه على دور مركز الإسكوا للتكنولوجيا كداعم ومنسق في مجالات تطوير التكنولوجيا ونقلها، واستخدام التكنولوجيا لأغراض الأمن الغذائي والتنمية الخضراء، وتعزيز التعاون الإقليمي في البحث والتطوير. واستعرضت أنشطة المركز في هذه المجالات منذ الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، وأفادت بأن المركز، في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها، عقد المنتدى الإقليمي حول النظم الوطنية لتطوير ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وشارك في تنظيم المؤتمر الصناعي العربي الدولي في القاهرة، وأعد دراسة عن الفرص التكنولوجية من أجل التنمية المستدامة، وتقريراً عن مجتمعات العلوم والتكنولوجيا، كما نظم عدة ورشات عمل. أما في مجال التكنولوجيا لأغراض الأمن الغذائي، فعقد المركز اجتماع خبراء حول النهوض بالتكنولوجيا الخضراء والتفاعل بين العلم والسياسات، وجلسة متخصصة بعنوان "التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الزراعية"، كما شارك في تنظيم الملتقى العربي لتطبيقات علوم وتقنيات النانو، وفي إعداد دراستين حول الفرص الواعدة لمشاريع النانو في تحلية المياه والطاقة الشمسية في الدول العربية، وحول السياسات العامة الداعمة للتكنولوجيات الخضراء. وفي مجال تعزيز التعاون الإقليمي، نظم المركز مشاورة إقليمية بشأن أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقات التكنولوجيا في المنطقة العربية، وعقد اجتماعاً تشاورياً لبحث التوجه الاستراتيجي الشامل لمركز الإسكوا للتكنولوجيا خلال الأعوام القادمة.

14- وتطرفت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى خدمات التعاون الفني وأنشطة تطوير الشراكات التي أجراها المركز. وقد عمل المركز، بالتعاون مع شركاء محليين، على مشروع ممول من حساب التنمية للأمم المتحدة بشأن تفعيل

نُظِمَ وطنية لنقل التكنولوجيا في عدد من الدول العربية، ويعمل حالياً على مشروع آخر حول منصة تفاعلية لتطوير القدرات في المنطقة العربية. واستعرضت اجتماعات مجلس إدارة المركز ولجنته الفنية وأهم ما خرجت به من توصيات. وختمت بالتطرق إلى برنامج عمل المركز لعام 2019، ويشمل إصدار تقرير فني عن التكنولوجيات المستدامة لتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان العربية، ودراسة عن تطبيق المعايير الدولية في تشغيل مجمعات وحاضنات العلوم والتكنولوجيا، وإعداد مقترح مشروع حول منصة تفاعلية للتكنولوجيا المستدامة في البلدان العربية، وتنظيم عدد من الاجتماعات الإقليمية، وتقديم مساهمات علمية وفنية في المسارات والفعاليات الإقليمية والوطنية.

15- وفي معرض النقاش، رحب المشاركون بدور المركز، ونوهوا بأنشطته في بلدانهم، وشكرت ممثلة عُمان المركز على مساهمته في إنشاء الشبكة الوطنية لنقل التكنولوجيا، واقترحت أن تُدرج بعض المواضيع المستجدة، على غرار التكنولوجيا الحيوية والاقتصاد الأزرق، في أعمال المركز، واقترحت العمل على استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المعني بالحياة البحرية. وأعرب ممثل تونس عن رغبته في توطيد العلاقات مع المركز وتوسيع نطاق أنشطة التعاون، ولا سيما أن تونس أجرت بحثاً في عدد من المجالات التي يغطيها المركز. وطلب ممثل الأردن مزيداً من المعلومات عن المنصة التفاعلية.

16- وفي معرض الرد، أجابت ممثلة الأمانة التنفيذية بأن المركز يهتم كثيراً ببناء وتوسيع نطاق أنشطة التعاون وتحويلها إلى قصص نجاح، وقالت إن التكنولوجيات الحيوية تدرج في مجالات اهتمام المركز، ولكن بحوث المركز حول استخدامها في القطاع الزراعي ما زالت في طور البداية، والمركز يعمل مع الأوساط الأكاديمية لإحراز التقدم في هذا الصدد. والمركز لا يعمل على الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، بل يركز على الهدف 12 المعني بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، لأنه أشمل ويرتبط بكافة الأهداف، إلا أنها أعربت عن أملها بأن يعمل على الهدف 14 في المستقبل. أما بالنسبة إلى المنصة التفاعلية، فبدأ العمل عليها خلال العام الحالي، وستصدر باللغة العربية، وسيسعى المركز إلى بناء شراكات مع مؤسسات عالمية في تطويرها وإصدارها، كما يجري النظر في كيفية تشبيك المنصة مع الجامعات للاستفادة منها.

4- اجتماعات مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (البند 7 من جدول الأعمال)

17- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.8/2019/6](#)، بيّن فيه خلفية عقد اجتماعات دورية لمدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، التي بدأت بناءً على مبادرة اقترحتها الإسكوا لتعزيز التنسيق الإقليمي والحوار بشأن السياسات والتدابير المتصلة بالحكومة الإلكترونية في البلدان العربية. وتطرق إلى الأهداف المتوخاة من الاجتماعات، كالتشاور في تحديات الحكومة الإلكترونية واقترح حلول لها، وترتيب الأولويات بهذا الشأن، وتبادل الممارسات المثلى أو نقلها من مناطق أخرى، وبلورة المواقف المشتركة، واقترح المشاريع والمبادرات، وتعزيز قياس المؤشرات. واستعرض بعد ذلك الاجتماعات الستة السابقة، والتي تحققت خلالها إنجازات عديدة، منها إطلاق قياس مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة في عام 2014، واستعراض نتائج دراسة للخدمات التي يمكن أن يغطيها المؤشر في دول عربية مختارة في عام 2016، وتنفيذ عملية القياس في 13 بلداً عربياً في عام 2018. وختتم ممثل الأمانة التنفيذية العرض بالتقدم بعدد من المقترحات المستقبلية، بالتعاون في قضايا الحكومة الرقمية والتحول الرقمي، وتطبيق مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة بشكل كامل في كافة الدول الأعضاء، والتعاون الإقليمي لتعزيز البيانات المفتوحة والحكومة المفتوحة، وتطوير إرشادات لاستخدام التكنولوجيات الجديدة في المنطقة العربية.

18- وفي معرض النقاش، أعرب المشاركون عن ارتياحهم للنتائج والإنجازات التي نتجت من الاجتماعات، وأشار ممثل الأردن إلى أهمية تطوير المصطلحات وتوحيدها، مقترحاً التحول إلى استخدام مصطلح "الحكومة الذكية" بدلاً من "الحكومة الإلكترونية". وتناول ممثل تونس مكونات مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة (GEMS) وربطها مع مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية (e-GDI)، مفيداً بأن المؤشر الأخير يتضمن ثلاثة أبعاد هي التكنولوجيا والموارد البشرية والخدمات، بينما لا يغطي مؤشر النضوج إلا الخدمات، ومستفسراً إن كان ثمة توجه لتغطية البُعدين الآخرين في المستقبل. وتساءل ممثل السودان حول إمكانية تطوير معايير قياس الخدمات الإلكترونية بحيث تغطي نسبة عدد المستخدمين لعدد السكان.

19- وفي معرض الرد، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن توحيد المصطلحات باللغة العربية من التحديات المستمرة التي تواجه البحوث التكنولوجية، وأن الإسكوا تبذل جهوداً حثيثة ومستمرة للخروج بتعريف معياري للمصطلحات، وأضاف بأن المسألة ليست في المصطلحات فقط، بل في المفاهيم أيضاً، حيث إن الحكومة الذكية هي التي تشمل خدماتها تطبيقات الهواتف "الذكية" النقالة، وقد اندرجت كافة المفاهيم السابقة في مفهوم ومصطلح "الحكومة الرقمية". ومصطلح "الحكومة الإلكترونية" هو أول مصطلح استُخدم تاريخياً في هذا المجال ولم تغيّره الإسكوا لاستمرارية الدلالة. أما بالنسبة إلى ربط مؤشر النضوج بمؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية، فأفاد بأن مؤشر النضوج يركز على الخدمات الإلكترونية، وأن هذا التركيز جاء على حساب بُعد التنمية البشرية. ويمكن بالفعل إضافة بُعد يتعلق بالاستخدام لقياس مدى الاستفادة من الخدمات الإلكترونية، ولكن تبقى أبعاد كعدد السكان خارج نطاق ما يمكن لهذه المؤشرات قياسه. والخدمات الإلكترونية تنتشر بسرعة في بعض البلدان الصغيرة، ولكن هذا لا يعكس مدى تطور تلك البلدان تكنولوجياً.

باء- التكنولوجيا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة: استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية (البند 8 من جدول الأعمال)

20- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWAC.8/2019/7](#)، عرضاً تناول فيه أثر تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة على استحداث فرص العمل، فأشار إلى أن تلك التكنولوجيات لربما تتسبب في زوال بعض الأنشطة التي تستلزمها الوظائف، ولكن ليس الوظائف نفسها، بل لربما تشكل فرصة لفتح المجال أمام تطوير مهارات جديدة مع بروز مجالات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو والطباعة ثلاثية الأبعاد. وتختلف المنظمات في تحديد طبيعة تلك المهارات، لكنها ستتيح فرصاً للتنمية البشرية. والتكنولوجيات الجديدة تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل، ويمكن استخدامها في حالات التعافي من النزاع وإعادة الإعمار، ولتمكين المرأة، وفي سائر مجالات التنمية المستدامة. وتناول سُبُل الاستفادة المثلى من الثورة الصناعية الرابعة، حيث يتطلب ذلك وضع استراتيجيات وسياسات وطنية مؤاتية لنقل التكنولوجيا، وإيجاد بيئة محبّذة للبحث والتطوير والابتكار، وتشجيع الاستثمارات التي لا تهمل أحداً، وبناء المهارات وإعادة التدريب. واستعرض في الختام دور الجهات المعنية المختلفة في المنطقة، من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني وأوساط أكاديمية لتسخير التكنولوجيا، مؤكداً على دور الإسكوا في الحوار وبناء التوافق والقدرات وسد الفجوات.

21- وفي معرض النقاش، أشاد المشاركون بالوثيقة، وأجمعوا على خطورة التحدي الذي تمثله البطالة بين الشباب، وعلى أهمية استخدام تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة لاستحداث فرص العمل. وتساءل ممثل

الأردن إن كانت المنطقة العربية جاهزة لمهارات المستقبل، ولا سيما الجامعات والمؤسسات التعليمية، وإن كانت الإرادة السياسية موجودة لإحداث واقع يتيح الاستفادة من تلك المهارات. وطلب ممثل الجمهورية العربية السورية من الأمانة التنفيذية إعداد دراسة تحدد الاختصاصات والمهارات التي يمكن للمنطقة أن تحتاج إليها خلال العقد المقبل، ولا سيما أن العديد من المهن قد يزول مع التطور التكنولوجي الحالي. وشدد ممثل تونس على أهمية تحول المنطقة إلى منتجة للابتكارات التكنولوجية، ووضع استراتيجيات فاعلة لحل مشاكل البطالة وتشغيل الشباب، داعياً إلى بذل الجهود في ذلك السبيل.

22- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أنه ما ثمة خيار أمام المنطقة بالنسبة إلى إعداد البيئة المؤاتية للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ورأى أن الجامعات ربما تتعرض للإفلاس ما لم تواكب الثورة الصناعية الرابعة، وخصوصاً وأنها لم تعد تملك الولاية الحصرية بالتأهيل للعمل، حيث تبحث أكبر 10 شركات في العالم عن الأشخاص ذوي الخبرة والمهارة بدلاً من أصحاب الشهادات الجامعية، حسب الدراسات. وشدد على أن الدول العربية كافة تشهد، على الصعيد الرسمي، تحولاً باتجاه استخدام التكنولوجيات الجديدة، فقبل سنتين فقط كانت الأجهزة الإحصائية الرسمية في المنطقة ترفض استخدام البيانات الضخمة، بينما أصبح العديد منها اليوم يعتمد عليها، كما أن الحكومات أصبحت تعتمد التطبيقات الحديثة بشكل أسرع حتى من الجامعات، فهي جاهزة للتحويل حيث ترى أن مواكبة التقدم يحل مشاكلها. أما بالنسبة إلى الاختصاصات والمهارات الضرورية للمرحلة المقبلة، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإسكوا بصدد إعداد دراسة في هذا المجال.

2- التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية: الوضع الحالي وأطر السياسات (البند 9 من جدول الأعمال)

23- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية عرضاً، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/8، تناولت فيه الوضع الحالي للتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية، وأطر السياسات في هذين المجالين. وأفادت أن الابتكار يعاني من الضعف، ولكن يوجد عدد من الجهود والخطط لإحراز التقدم، حيث تحققت بعض قصص النجاح. وفي إطار البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، بينت أنها متطورة نسبياً، إلا أن انتشار خدمات النطاق العريض ما زال متدنياً إجمالاً. وتطرق إلى مؤشر الجهوزية الشبكية، ملاحظة التفاوت في ترتيب البلدان العربية عليه. وخلصت إلى أن المؤشرات والدراسات تُظهر أن المنطقة العربية ما زالت مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين بدأت بعض الدول العربية بالاهتمام بالتنوع الاقتصادي بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، مشيرة إلى وجود تحديات مثل ضعف الإنتاج المعرفي، وعدم توافر الكوادر القادرة على استثمار التكنولوجيا بالشكل الملائم.

24- وتطرق ممثلة الأمانة التنفيذية إلى الابتكار في المنطقة، فاستعرضت ترتيب البلدان العربية في مؤشر الابتكار، والتحديات التي يواجهها الابتكار في المنطقة، التي تشمل غياب الرؤية الشاملة، وعدم ملاءمة طرق التعليم، وضعف التفاعل بين القطاع الإنتاجي وقطاع الأبحاث، وتدني عدد براءات الاختراع، وعدم كفاية دعم المبتكرين. وعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية بعد ذلك الإطار الذي وضعته الإسكوا لسياسات الابتكار في المنطقة العربية، مبينة الأبعاد المختلفة التي ينبغي لسياسات الابتكار أن تتناولها، ومستعرضة أمثلة على قصص النجاح من بلدان مختلفة.

25- وفي معرض النقاش، أبدى المشاركون اهتماماً كبيراً بموضوع الابتكار لما يحمله من أهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد ممثل الأردن على أهمية الانتقال من مرحلة التشخيص إلى مرحلة الخطوات العملية، كما استفسر عن سبب التفاوت بين ترتيب بعض البلدان العربية على مؤشر الابتكار العالمي وترتيبها في

التحليل التي أجرتها الإسكوا. ورأى ممثل الجمهورية العربية السورية أن كافة ما اشتمل عليه العرض من اقتراحات يرتبط بقرار حكومي، مستفسراً إن راعت الاقتراحات خصوصيات البلدان. وأيده ممثل ليبيا، مشدداً على ضرورة أن تشمل اجتماعات الإسكوا المتصلة بالتكنولوجيا صانعي القرار رفيعي المستوى. وأشارت ممثلة الكويت إلى مبادرة بلدها بإنشاء المركز الوطني للابتكار، معربة عن تطلعها إلى التعاون مع الإسكوا لتبادل الخبرات وبناء القدرات في المركز.

26- وفي معرض الرد، أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الانتقال إلى التنفيذ ضروري، أما الأطر السياسية فهي لإرشاد البلدان، وتركز الإسكوا على الخطوات العملية على الصعيد الوطني إذا ما طلبت الدول المعنية ذلك. أما بالنسبة إلى التفاوت في ترتيب البلدان في مؤشر الابتكار العالمي بين النتائج الدولية وتحليل الإسكوا، فهو عائد إلى الأخذ بالحسبان الناتج المحلي الإجمالي في دراسة الإسكوا، مما يتيح مقارنة أداء البلدان ذات مستوى الناتج المحلي الإجمالي نفسه. وأفادت بأن خصوصية الدول تجب دراستها على الأرض، مشيرة إلى نشاط التعاون بين الإسكوا والجمهورية العربية السورية في مجال الحكومة الرقمية، كما نوهت في هذا الإطار بمبادرات بعض المؤسسات لتشجيع الابتكار، كإجراء المصرف المركزي اللبناني بتسهيل القروض للمبتكرين.

3- تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية (البند 10 من جدول الأعمال)

27- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.8/2019/9](#)، تناول فيه محاور توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية، والتوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية في إطاره، والأنشطة التي اضطلعت أو ستضطلع بها تنفيذاً لهذه التوصيات. أما بالنسبة إلى التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء، فذكر بأن الدول التزمت بالإبلاغ عن التنفيذ خلال الدورة الوزارية الحادية والثلاثين للإسكوا، وأشار إلى أن الأمانة التنفيذية في صدد إعداد مصفوفة لمتابعة تنفيذ التوافق ستوزع على المشاركين، داعياً ممثلي الدول إلى إبداء الملاحظات والتعليقات للاستفادة منها في الصياغة النهائية للمصفوفة قبل عرضها على اللجنة التنفيذية للإسكوا.

28- وفي معرض النقاش، رحب ممثلو الدول الأعضاء بما نفذته الأمانة التنفيذية من أنشطة. ثم أكد ممثل الأمانة التنفيذية بأن التكنولوجيا تخدم كافة جوانب التنمية، وبأن التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية هي مصدر الولايات المناطة بها والتي تعمل الإسكوا على أساسها. وأضاف بأن التكنولوجيا أعطيت في توافق بيروت الأولوية التي تستحق، وبأن الأمانة التنفيذية تحاول أن تجعل التكنولوجيا محوراً لعمل سائر اللجان الفرعية في الإسكوا في الفترة الراهنة.

4- التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة (البند 11 من جدول الأعمال)

29- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة [E/ESCWA/C.8/2019/10](#)، عرضاً ذكرت فيه التزام الدول العربية في توافق بيروت باستخدام التكنولوجيا لتمكين المرأة، ثم تطرقت إلى الأطر الدولية المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. وتناولت ما يصاحب توسع المدن من تحديات لسلامة المرأة وخصوصاً من العنف والتحرش في الأماكن العامة، مُوردة إحصاءات من دول مختلفة نامية ومتقدمة النمو تُظهر استمرار هذا النوع من العنف. وشددت ممثلة الأمانة التنفيذية على وجوب اعتماد نهج شامل لمكافحة العنف ضد المرأة، يشمل سن القوانين، ونشر الوعي، وتوفير الخدمات، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية، واستخدام تطبيقات تقنية. واستعرضت القوانين المتعلقة بالتحرش في الأماكن العامة في الدول

العربية، وعرضت لمحة عن استخدامها للتكنولوجيا في مكافحة العنف ضد المرأة، وذكرت أمثلة عن تطبيقات مُعتمَدة في تونس ومصر والمغرب للتوعية وتتبع السلامة في الأماكن العامة والإبلاغ عن الأماكن غير الآمنة.

30- وتطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى حالة مدينة روتردام في هولندا كمثال على اعتماد نهج شامل لمكافحة العنف والتحرش في الأماكن العامة، حيث جعلت المدينة التحرش الجنسي جريمة يعاقب عليها القانون، وبدأت بإصدار تحذيرات من التحرش الجنسي، وأنشأت خطأ ساخناً للضحايا، وعينت رجال شرطة إضافيين لتنفيذ اللوائح الجديدة، وأطلقت تطبيقاً للهاتف الجوال. وخُصت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى ضرورة استخدام التكنولوجيا لتعزيز مكافحة العنف ضد المرأة، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التخطيط الحضري، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وزيادة معدلات محو الأمية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بين النساء والفتيات.

31- وفي معرض النقاش، أفادت ممثلة الكويت بأن وزارة الداخلية في بلدها لديها وحدات متخصصة بمكافحة التحرش تراقب الأماكن العامة من خلال الوسائل التكنولوجية، ما يردع هذه الظاهرة، أما التحرش على الفضاء السببراني فلا تغطيه هذه الوسائل، ولذلك جهّرت الدولة أدوات مراقبة على المنصات الاجتماعية للحد من هذه المشكلة. وتطرق ممثل موريتانيا إلى جهود دولته في وضع الأطر القانونية لمكافحة التحرش وحماية المرأة والحفاظ على حقوقها. واستفسر ممثل الأردن عن سبب تصنيف قانون التحرش في بلده بالجزئي، مشيراً إلى قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي يكافح التحرش على الفضاء السببراني. وشدد ممثل الجمهورية العربية السورية على أهمية التركيز على مكافحة التحرش في الفضاء السببراني، واقترح إضافة هذه المسألة إلى قائمة الأنشطة حيث رأى أن تركيز ما استعرضته الأمانة التنفيذية ينحصر في الأماكن العامة.

32- ورأى ممثل ليبيا أن كل مجتمع له خصوصيته في تعريف التحرش وتفاوت معرفته بالتكنولوجيا وقدرته على استخدامها، مشدداً على ضرورة زيادة التوعية. وأشار ممثل تونس إلى تحدي عدم تمكين المرأة من الوصول إلى التكنولوجيا، وخصوصاً في المناطق النائية، واستفسر إن كانت الإسكوا تبحث في استخدام التكنولوجيا لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وطلبت ممثلة اليمن إجراء دراسة عن استخدام التكنولوجيا في خدمة النساء النازحات واللاجئات. وأكد ممثل السودان على ضرورة وضع برامج تكافح ثقافة التحرش قبل وقوعه من خلال مختلف الوسائل التكنولوجية، وأيده ممثل دولة فلسطين إذ أفاد بأن حملات التوعية المخطط لها جيداً مهمة جداً.

33- وفي معرض الرد، أكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن موضوع الأمن على الفضاء السببراني ملف توليه الإسكوا الاهتمام بالبحث والدراسة، ولكن تركيز العرض كان على مكافحة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة. وشددت على أن الإسكوا لطالما عملت على موضوع زيادة التوعية، وأن النهج المتكامل الذي استعرضته يشتمل عليه، كما أن سن القوانين يجب استكمالها بتوعية الناس بمضمونها، ويمكن أن تساعد التكنولوجيا في ذلك.

34- وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن أنشطة الإسكوا تشمل أيضاً استخدام التكنولوجيا لتمكين المرأة ودور المرأة في التطور التكنولوجي. أما بالنسبة إلى اللاجئات والمهاجرات، فثمة تكنولوجيات عديدة يمكنها أن تخدمهن، كالتي تيسر توزيع المساعدات. وأفاد بأن توافق بيروت الذي اعتمده الدول الأعضاء تطرق إلى استخدام التكنولوجيا لمساعدة النازحين.

5- التنمية الرقمية في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
(البند 12 من جدول الأعمال)

35- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/11، تناول أنشطة الإسكوا في سياق ربط القمة العالمية لمجتمع المعلومات بخطة عام 2030، والتي تشمل المنتدى العربي الرفيع المستوى حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، ودراسة "التكنولوجيا الرقمية من أجل التنمية: الآفاق العربية في عام 2030"، هدفت إلى مناقشة مجموعة من القضايا المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية التي تلتقي عندها القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة عام 2030. وتطرق إلى عمل الإسكوا في مجال التنمية الرقمية، فقد وضعت الأمانة التنفيذية إطاراً نموذجياً يشمل مجموعة من الأدوات لدعم الدول الراغبة بذلك في إعداد تقارير وطنية حول التنمية الرقمية. وسترصد التقارير الوطنية تقريراً إقليمياً تعدّه الإسكوا، سيكون الأول من نوعه ويتناول حالة التنمية الرقمية في المنطقة العربية وسُبل تحسينها.

36- واستعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا دعماً لعملية تقييم التنمية الرقمية. وشملت الأنشطة ورشة عمل وطنية في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في 5 شباط/فبراير 2019، لتقديم المساعدة إلى جهات التنسيق الوطنية في إعداد تقرير التنمية الرقمية الوطني ومناقشة التحديات، واجتماعين إقليميين لمناقشة المسودات الأولية للتقارير الوطنية ومنهجيات جمع البيانات بحسب الإطار النموذجي، ثم لمناقشة المسودات النهائية للتقارير. وأفادت بأن 10 دول هي في صدد إعداد تقارير وطنية حول التنمية الرقمية، وبأن 3 تقارير أصبحت شبه جاهزة. ثم قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية لمحة عن الأنشطة المستقبلية التي ستضطلع بها الأمانة التنفيذية، على غرار تقديم الدعم للدول المشاركة في وضع خطط وطنية قابلة للتكيف والتحديث الدوري للاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة، وتطبيق الإطار النموذجي الذي أعدته الإسكوا لإجراء التقييمات الوطنية والإقليمية. وتطرق إلى التحديات التي قد تواجهها الدول في إعداد التقارير الوطنية للتنمية الرقمية، مثل شح البيانات وتوفر مؤشرات الاقتصاد الرقمي، وصعوبة التعاون في ما بين القطاعات لجمع البيانات، ونقص الوعي بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة. ونوهت بتجربة السودان التي شكلت لجنة وطنية خاصة بإعداد التقرير، قبل أن تقترح بعض الممارسات المثلى على الجهات الوطنية المعنية لإعداد التقارير الوطنية حول التنمية الرقمية.

37- وفي معرض النقاش، أشاد المشاركون بجهود الأمانة التنفيذية في وضع الإطار النموذجي للتقارير الوطنية، وبأنشطتها المستقبلية المُقرّرة في هذا الإطار. وتساءل ممثل دولة فلسطين عن الروابط بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ناحية وبين أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها من ناحية أخرى، وعن أسس وضعها على النحو المبين في عرض الأمانة التنفيذية. وسأل ممثل المملكة العربية السعودية عن الوقت المحدد لتسليم التقارير. وأشار ممثل الأردن إلى أن دولته سلمت التقرير ولم تحصل على تعليقات بشأنه، وطلب أن تُرسل هذه التعليقات.

38- وفي معرض الرد، بيّن ممثل الأمانة التنفيذية أن الربط مع أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها عملية مستمرة وما زالت تحتاج إلى مزيد من المؤشرات، إلا أن الفكرة الأساسية هي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتقاطع مع كافة مجالات التنمية ولذلك تتطلب انتباهاً خاصاً. وشدد أيضاً على فكرة التكامل في التنمية إذ لا يوجد قطاع مستقل عن القطاعات الأخرى، فينبغي النظر في الغاية المنشودة من وضع المؤشرات لا مجرد احتسابها. وبالنسبة إلى سؤال ممثل الأردن، أفادت ممثلة الأمانة التنفيذية بأنها تنتظر استلام كافة التقارير، حيث لم تجد الفرق العاملة الأخرى الوقت الكافي لإعداد تقاريرها. وستفيد الأمانة التنفيذية الدول التي قدمت التقارير بأي تعليق ينبغي العمل عليه من خلال نقاط الاتصال الوطنية.

6- تعزيز دور الحكومات في حوكمة الإنترنت: المسار العربي
(البند 13 من جدول الأعمال)

39- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWAC.8/2019/12، عرضاً استهله بالتشديد على أن حوكمة الإنترنت، وإن كانت الحكومات معنية بها، هي مسألة دولية لا تنحصر بالدول العربية. وتناول في هذا الإطار مبادرة الإسكوا وجامعة الدول العربية للحوار العربي حول حوكمة الإنترنت، فاستعرض خلفية إنشاء مبادرة الحوار، والعمليات التي تنضوي فيها. وتطرق إلى الاجتماعات السنوية الأربعة للمنتدى خلال الفترة 2012-2015، ومبادرة تطويره مع اقتراح ميثاق جديد وتحديث خريطة طريق المنتدى والبدء بمرحلته الجديدة. واستعرض بعد ذلك الإصدار الثاني من خريطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، والتي تشتمل على مواضيع سياسات للنفاذ المجدي، والثقة والأمن، والتمكين المؤسسي، وابتكارات الإنترنت والبيئات الناشئة، والتنمية البشرية، وموارد الإنترنت الحرجة والبنية التحتية للإنترنت، والتنوع الثقافي واللغوي. وعرض ميثاق المنتدى، مبيناً أن الهدف منه هو تقريب وجهات نظر الدول الأعضاء ونقل المنظور العربي إلى المحافل العالمية، وتطوير الآليات الدولية بما يلائم مصالح الدول العربية. وأشار إلى الكيانات المؤسسة والراعية للمنتدى قبل التحديث وبعده، وطرائق تمويله. وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية إلى المؤتمر الخامس للمنتدى، وأنشطة الإعداد له التي تشمل تشكيل اللجنة الاستشارية، وعقد ثلاثة اجتماعات للجنة البرنامج، واقتراح مواضيع محورية ومشتركة لبرنامج عمله، منها النفاذ المجدي للإنترنت، والأمن السيبراني، والتحول الرقمي.

40- وفي معرض النقاش، أشاد المجتمعون بالمنتدى وبدور الإسكوا في إنشائه وتطويره. وتقدم ممثل دولة فلسطين بمداخلة قال فيها إن مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات اشتملت على مسار "التعاونية المعززة" الذي لم يُعمل به، ومنتدى حوكمة الإنترنت الذي ظل موضوعاً سياسياً تجاذبته مصالح الدول. وتناول وضع حوكمة الإنترنت في المنطقة حيث تنادي بعض الأصوات بتهميش دور الحكومات في الحوكمة، إلا أن هذا غير ممكن في البلدان العربية. وكذلك فثمة أصوات تنادي باعتماد معايير هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)، ولكنها لا تصلح في البلدان العربية أيضاً. ونوه بدور الإسكوا كوسيط بين دول المنطقة والهيئات الدولية لنقل الشواغل في هذه المسائل، وطلب في هذا الإطار التشديد على دور الهيئات الحكومية في الإشراف على الإنترنت وتولي حوكمته.

جيم- القضايا البرمجية

1- الخطة البرمجية المقترحة لعام 2020 في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية
(البند 14 من جدول الأعمال)

41- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWAC.8/2019/13، بيّن فيه البنية المؤسسية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا، وأهم المواضيع التي تدرج في إطار أعمال وأنشطة شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. وتطرق إلى ما ستقدمه الخطة البرمجية للدول الأعضاء، كالمشورة الفنية لتعزيز ربط ودمج تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخطط الرقمية الوطنية، ودعم الدول الأعضاء في تقييم تنميتها الرقمية، وفي وضع السياسات المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة. وأفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأنه وفقاً لمؤشرات الأداء المحددة فإنه من المتوقع أن تنفذ 3 دول أعضاء على الأقل خططها الرقمية الوطنية لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعرض بعد ذلك المؤشرات التي تدل على نتائج التنمية الرقمية، والتي تدرج في السياسات والبيئة الحاضنة والقدرات المحلية. وتناول الأنشطة التي ستضطلع بها الشعبة خلال عام 2020، وتطرق إلى عمليات منظومة الأمم المتحدة المختلفة التي تشارك بها الشعبة أو تتولى قيادتها. وشدد على الروابط بين

التكنولوجية وأهداف التنمية المستدامة، وختم بتوضيح "السلع العامة الإقليمية" التي تقدمها الإسكوا، مثل تعزيز المحتوى الرقمي العربي، ودعم تطوير التشريعات السيبرانية، ودعم التحول نحو الحكومة الرقمية.

42- وأشار رئيس الدورة إلى أن النقاش حول هذا البند سيندرج في الذي يليه، لارتباط أنشطة الإسكوا لعام 2020 في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية بتوجهاتها الاستراتيجية للفترة 2020-2025 المطروحة فيه.

2- حلقة نقاش: التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا
من أجل التنمية للفترة 2020-2025
(البند 15 من جدول الأعمال)

43- أتيح المجال للنقاش على خلفية الوثيقة E/ESCWA/C.8/2019/CRP.1، التي تعرض التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية للفترة 2020-2025، فأشار ممثل الأردن إلى الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار التي اعتمدها الدول في إطار جامعة الدول العربية، مؤكداً أنها تغطي العديد من القطاعات المهمة، ومستفسراً إن كان ثمة تنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي رعت صياغة الاستراتيجية، لتجنب الازدواجية في العمل، ولا سيما وأن المنظمة المذكورة تعمل في مجالات تتقاطع كثيراً مع تلك التي تتناولها الإسكوا. وسأل ممثل السودان أيضاً إن كانت الإسكوا تنسق مع المنظمات العربية الأخرى التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتطرق ممثل دولة فلسطين إلى مسألة المصطلحات، مشيراً إلى تعدد ترجماتها وعدم وضوحها، كما أشار إلى تقييم الدول بالنسبة إلى إنترنت الأشياء، معتبراً أن الشعوب في المنطقة تحتاج إلى زيادة الوعي بالتكنولوجيات الجديدة قبل الانتقال إلى التطبيق والتقييم.

44- وتقدّم ممثل المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات بمداخلة لاحظ فيها تعدد التقاطعات بين عمل الإسكوا والمنظمة، داعياً إلى المزيد من التنسيق والتعاون في ظل تراجع الموارد المتاحة للمنظمات الإقليمية والدولية. كما أشار إلى قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة بشأن وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والاقتصاد والأمن السيبراني، مستفسراً عن عدم الإشارة إليه في النقاش الذي دار حول هذه المسألة. ودعا ممثل تونس إلى المزيد من التعاون بين الإسكوا والمنظمة، ولا سيما أن المنظمة تابعة لجامعة الدول العربية.

45- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا استرشدت بالاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار عندما اعتمدت التكنولوجيا كمحور لتوافق بيروت، وبعض بنود الاستراتيجية اعتمدت في خطط عمل الإسكوا، مشدداً على متانة علاقة التعاون مع جامعة الدول العربية التي تعتبرها الإسكوا مرجعاً مهماً. ورحب في هذا الإطار بالتعاون مع ممثل المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وبالنسبة إلى المصطلحات، فهي إشكالية مستمرة، حيث تحاول الإسكوا أن تضع ترجمة لها قبل تعدد الترجمات، وكان لديها موقع متخصص لهذه الغاية، إلا أن موقع مصطلحات الأمم المتحدة في نيويورك أصبح هو المعتمد في هذا الشأن، ولا تزال الإسكوا تساهم في تغذيته.

46- وأفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا عقدت ورشة عمل لغرلة أهم المجالات العلمية الرائدة التي يمكن أن تستفيد منها المنطقة، ظهر فيها أنه يوجد تركيز كبير على استعمال تكنولوجيا النانو من أجل تحلية المياه، وأشار إلى تنسيق الإسكوا مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين في مجال البيانات الضخمة، مؤكداً على البدء في تطوير منهجية لتقييم جهوزية الدول للاستفادة من البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي سوف تنتج عنها خريطة طريق لتحقيق تلك الاستفادة.

**دال- موعد ومكان انعقاد الدورة الثالثة للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
(البند 16 من جدول الأعمال)**

47- تم الاتفاق على عقد الدورة الثالثة للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في بيت الأمم المتحدة في بيروت في شباط/فبراير 2021.

**هاء- ما يستجد من أعمال
(البند 17 من جدول الأعمال)**

48- لم تتم إضافة أي قضايا إلى جدول الأعمال في إطار هذا البند.

**ثالثاً- اعتماد توصيات لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الثانية
(البند 18 من جدول الأعمال)**

49- اعتمدت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في جلستها الختامية المنعقدة في 21 آذار/مارس 2019 التوصيات المدرجة في الفقرتين 4 و5 من هذا التقرير.

رابعاً- تنظيم الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

50- عقدت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية دورتها الثانية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 20 و21 آذار/مارس 2019. وتوزعت أعمال الدورة على أربع جلسات.

باء- الافتتاح

51- ألقى رئيس الدورة الأولى للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية، ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة، السيد حمدان الهاشمي، القائم بالأعمال بالإنابة في سفارة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية، كلمة الافتتاح للدورة الثانية للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية. واستهل بالترحيب بالحضور، وتهنئة السيدة رولا دشتي على تبوئها منصب الأمانة التنفيذية للإسكوا. وأكد على أن القضايا التي كانت مطروحة في الدورة الأولى للجنة ما زالت أساسية وملحة، منوهاً باجتماعات اللجنة كمنصة لتبادل التجارب والمعارف تساهم في تحديد أولويات العمل، وتوفير فرصاً لمواكبة التطور التكنولوجي السريع والاستفادة منه. واختتم الكلمة ببحث جميع الدول الأعضاء على الاستمرار بالتواصل الكثيف والفعال مع الأمانة التنفيذية للإسكوا وتعزيز التعاون معها لخدمة المنطقة وشعوبها.

52- وألقت السيدة رولا دشتي، الأمانة التنفيذية للإسكوا، كلمة ترحيب، وشددت على أهمية التكنولوجيا لتحقيق التنمية، وعلى ضرورة توفر الإرادة السياسية لاستخدام التكنولوجيا من أجل التنمية، ولا سيما في ظل التحديات التي تشهدها المنطقة، من نزاعات تفنك بمكاسب التنمية وتسبب بموجات كبيرة من النزوح والتهجير، وبطالة تطال نسباً من الشباب والنساء هي الأعلى في العالم، وندرة في المياه. وتطرق إلى دور التكنولوجيا الكبير في مواجهة هذه التحديات وتنفيذ خطط التنمية الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، داعية إلى البناء على توافق

بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة تنفيذه، ومنوهة بدور لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية كملتقى إقليمي للمناقشة والتداول في التجارب الناجحة. وشددت أيضاً على أهمية تطوير البنى التكنولوجية القادرة على جذب استثمارات القطاع الخاص، وعلى ضرورة تعبئة التمويل في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتحسين التشريعات ذات الصلة، وتطوير المحتوى التكنولوجي المحلي. ونوهت بصندوق التحول الرقمي الذي أطلقته القمة العربية التنموية في بيروت، خاتمة كلمتها بالتأكيد على أن الوقت قد حان للانتقال من تشخيص التحديات في المنطقة إلى تنفيذ الحلول.

جيم- الحضور

53- شارك في الدورة ممثلون عن 16 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

54- وفقاً للمادة 18 من النظام الداخلي للإسكوا، تتولى الدول الأعضاء رئاسة الهيئات الفرعية للجنة بالتناوب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية المعمول به في الأمم المتحدة. وعملاً بهذه المادة، تولت الجمهورية العربية السورية رئاسة الدورة الثانية للجنة التكنولوجيا من أجل التنمية. وانتخب المشاركون ممثلي الإمارات العربية المتحدة والسودان نائبين للرئيس، وممثلة العراق مقررًا.

هاء- جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

55- أقرت لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في الجلسة الأولى لدورتها الثانية جدول الأعمال بالصيغة الواردة في الوثيقة [E/ESCWA/C.8/2019/L.1](https://www.unescwa.org/Document/E/ESCWA/C.8/2019/L.1)، ووافقت على تنظيم الأعمال المعروض عليها في الوثيقة [E/ESCWA/C.8/2019/L.2](https://www.unescwa.org/Document/E/ESCWA/C.8/2019/L.2).

واو- الوثائق

56- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق التي عُرضت على لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الثانية.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

<u>جمهورية العراق</u>	<u>المملكة الأردنية الهاشمية</u>
السيدة بيداء العقبي رئيسة مهندسين وزارة الاتصالات	السيد محمد مسلم المجالي الأمين العام المساعد المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
السيد سيرانوش أبو توما خبير/مهندس وزارة الاتصالات	السيد عبد القادر علي البطاينة مدير السياسات والإستراتيجيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
<u>سلطنة عُمان</u>	<u>دولة الإمارات العربية المتحدة</u>
السيدة كوثر بنت إبراهيم البلوشي محللة بحوث أولى مجلس البحث العلمي	السيد حمدان الهاشمي القائم بالأعمال بالإنابة سفارة الإمارات العربية المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية
<u>دولة فلسطين</u>	<u>الجمهورية التونسية</u>
السيد علان غازي مدير المشاريع والتطوير التقني وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	السيد خالد السلامي مدير عام وحدة الإدارة الإلكترونية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية
السيدة هديل حمدان منسقة مشاريع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	<u>الجمهورية العربية السورية</u>
<u>دولة قطر</u>	السيد غسان سابا معاون الوزير وزارة الاتصالات والتقانة
السيد فيصل علي الشعبي مدير وحدة العلاقات العامة والاتصال هيئة تنظيم الاتصالات	السيد محمد مازن المحايري معاون الوزير وزارة الاتصالات والتقانة
<u>دولة الكويت</u>	<u>جمهورية السودان</u>
السيدة دينا عبد القادر الغربلي مديرة إدارة تخطيط المشروعات الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	السيد سوّدد محمود حسين إسماعيل مدير الإدارة العامة للتنسيق والعلاقات الخارجية مجلس الوزراء المركز القومي للمعلومات
السيدة منال المزيّد مديرة إدارة الحوكمة للقطاع العام الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	السيد جمال أمين السيد محمد مدير إدارة شؤون التنظيم جهاز تنظيم الاتصالات والبريد وزارة الإعلام والاتصالات

دولة الكويت (تابع)

السيد مساعد عبدالله الدوسري
مراقب تنسيق المشروعات
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

السيد عبد الرزاق محمد الخالد
منسق إداري
الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

الجمهورية اللبنانية

السيد محمد رومية
مدير أبحاث
المجلس الوطني للبحوث العلمية

السيدة إليز نجيم
باحثة مشاركة
المجلس الوطني للبحوث العلمية

دولة ليبيا

السيد الحسين حسن حسين عربي
مدير عام
مركز البحوث الصناعية
وزارة الاقتصاد والصناعة

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد تامر حماد
نائب السفير
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

السيد محمد ماجد القحطاني
خبير قطاع في التقنية والابتكار
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تفره
مدير الاستراتيجيات والسياسات
الإدارة العامة لسياسات واستراتيجيات التنمية
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

السيدة ربي عبدالله عبد ربه عمر
مديرة إدارة المتابعة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

السيد محمد بن عمر
الأمين العام
المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

العنوان	البند	الرمز
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/C.8/2019/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	3	E/ESCWA/C.8/2019/L.1
تنظيم الأعمال	3	E/ESCWA/C.8/2019/L.2
تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية في دورتها الأولى	4	E/ESCWA/C.8/2019/3
أنشطة التعاون الفني	5	E/ESCWA/C.8/2019/4
أنشطة مركز الإسكوا للتكنولوجيا	6	E/ESCWA/C.8/2019/5
اجتماعات مدراء برامج الحكومة الإلكترونية في الدول العربية	7	E/ESCWA/C.8/2019/6
التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة: استحداث فرص العمل اللائق وتمكين الشباب في البلدان العربية	8	E/ESCWA/30/17 E/ESCWA/C.8/2019/7
التكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية: الوضع الحالي وأطر السياسات	9	E/ESCWA/C.8/2019/8
تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية	10	E/ESCWA/EC.5/2018/4/Rev.1 E/ESCWA/C.8/2019/9
التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة	11	E/ESCWA/C.8/2019/10
التنمية الرقمية في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030	12	E/ESCWA/C.8/2019/11
تعزيز دور الحكومات في حوكمة الإنترنت: المسار العربي	13	E/ESCWA/C.8/2019/12
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2020 في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية	14	E/ESCWA/C.8/2019/13
حلقة نقاش: التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية للفترة 2020-2025	15	E/ESCWA/C.8/2019/CRP.1
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/C.8/2019/INF.2